فافيلا حديقة ريال وحي موروميبي الراقي، ساو باولو، البرازيل .

الأكثر تفاوتا على الأرض

نورا لوستيغ

أمريكا اللاتينية منطقة من التناقضات الصارخة في الدخل ولكن هناك تقدم

أمريكا اللاتينية منطقة تعج بالمتناقضات الصارخة. فهي موطن ثاني أغنى رجل في العالم ونحو ٥٪ من بليونيرات العالم، وهي أيضا المنطقة التي يعيش فقراؤها في فقر مدقع.

وتتماثل بدرجة كبيرة معدلات وفيات الأطفال وسوء التغذية في المناطق الريفية والأحياء الشعبية الفقيرة، وبين الفئات المحرومة في البلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية، مع معدلاتها في البلدان الأكثر فقرا بشكل ملحوظ. ويزيد الفقر بين المنحدرين من أصول إفريقية وجماعات الشعوب الأصلية مرتين وثلاث مرات وأحيانا أكثر عنه بين السكان البيض.

وأمريكا اللاتينية ليست هي المنطقة التي توجد فيها أكبر نسبة من فقراء العالم (فجنوب آسيا تمتلك ذلك التميز). ولكنها المنطقة التي تبلغ فيها نسبة التفاوت في توزيع الدخل أعلى المستويات، وهو ما يعني أن الفقراء فيها يحصلون على نسبة أصغر من مجموع الدخل القومي مقارنة بفقراء المناطق الأخرى. ونتيجة لذلك، تزيد معدلات الفقر في أمريكا اللاتينية بصورة منتظمة على المعدلات التي يمكن توقعها مقارنة بالبلدان الأخرى ذات الدخول المتوسطة المماثلة.

ومعامل جيني هو مؤشر لانعدام المساواة يستخدم على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية. وإذا افترض أن الدخل كله يؤول إلى شخص واحد، يكون معامل جيني ١. وإذا افترض أن كل شخص يحصل على نفس الدخل، يكون معامل جيني صفرا. وكلما ارتفع معامل جيني، زاد التفاوت في البلد المعني أو المنطقة المعنية. وحسب هذا المقياس، يكون التفاوت في بلدان أمريكا اللاتينية أعلى بمقدار ٣٠٪ من المتوسط العالمي (راجع الرسم البياني ١).

انخفاض التفاوت

ومع ذلك، فمع تزايد التفاوت تقريبا في كل جزء من العالم، أخذ التفاوت يتراجع في كل بلدان

أمريكا اللاتينية تقريبا منذ عام ٢٠٠٠ (راجع الرسم البياني ٢). فقد انخفض في البلدان التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، مثل شيلي وكولومبيا، ولكنه انخفض أيضا في البلدان التي تسجل معدلات نمو أقل، مثل البرازيل والمكسيك. وقد انخفض في البلدان التي تحكمها نظم تميل إلى اليسار (مثل الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وإكوادور والسلفادور ونيكاراغوا وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا) وفي البلدان التي تحكمها نظم الوسط أو يمين الوسط (مثل المكسيك وبيرو). كذلك انخفض في البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان المستوردة لها، وفي البلدان التي تتزايد فيها الحدود الدنيا للأجر، وفي البلدان التي لا تتحرك فيها تلك الحدود.

ومن النتائج المهمة المترتبة على تراجع التفاوت هو الحد من الفقر بوتيرة أسرع. فإذا لم يتغير توزيع الدخل، فإن أي تراجع في الفقر

أخذ التفاوت يتراجع في كل بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا منذ عام ٢٠٠٠.

يعتمد على نصيب الفرد من نمو الدخل. ويؤدي تراجع التفاوت إلى تعزيز أثر ذلك النمو على الفقر. وفي الألفينات تراجعت نسبة الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع في أمريكا اللاتينية من ٢٥٪ إلى نحو ١٢٪ — وهو تراجع يتجاوز ٥٠٪ (راجع الرسم البياني ٣). ويمكن أن يعزى ٦٠٪ من هذا التراجع في الفقر إلى النمو الاقتصادي، بينما يعزى ٤٠٪ إلى تراجع التفاوت. وكان العاملان الرئيسان اللذان أسهما في تراجع التفاوت في أمريكا اللاتينية هما تزايد المساواة في توزيع الأرباح والتحويلات الحكومية.

وكان تزايد المساواة في توزيع أرباح العمل بين العاملين بأجور وأصحاب العمل الحر هو العامل الأهم، إذ يمثل ٦٠٪ من تراجع التفاوت في المنطقة. ويعزى ذلك إلى أن أجور العاملين الذين لا يتوفر لهم سوى قسط محدود للغاية من التعليم زادت بوتيرة أسرع من أجور العاملين الذين لديهم حظ أوفر من التعليم، لا سيما الحاصلون على التعليم فوق الثانوي — في الجامعة أو في أي مؤسسة فوق الثانوية. وفي الواقع، ركدت في البرازيل والمكسيك أجور العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي، بل تراجعت في بعض الأحيان. وكانت القوة المشتركة في جميع بلدان المنطقة التي ساهمت في فجوة الأجور بين العمالة الماهرة والعمالة منخفضة المهارة هي تزايد نسبة العاملين الذين يدخلون سوق العمل الحاصلين على تعليم ثانوي أو بعد الثانوي (راجع الرسم البياني ٤).

وقد أدى التوسع في إتاحة التعليم، لا سيما خلال التسعينات، إلى تحقيق النتيجة المتوقعة، وهي تراجع فجوة الأجور بين العاملين المهرة والعاملين منخفضي المهارة. فقد زاد عدد العاملين الحاصلين على تعليم ثانوي وبعد الثانوي بوتيرة أسرع من عدد الوظائف التي تتطلب مهارات أعلى. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في الطلب على العاملين منخفضي المهارة في البلدان التي تشهد طفرة في السلع الأولية الزراعية، وارتفعت أيضا أجور العاملين منخفضي المهارة استجابة لزيادة الحد الأدنى للأجر، على سبيل المثال في الأرجنتين والبرازيل.

وكان العامل الثاني من حيث الأهمية المسؤول عن خفض التفاوت هو التحويلات الحكومية، التي تفسر في المتوسط نحو ٢٠٪ من هذا التراجع. فقد زادت **التحويلات الحكومية** من حيث الحجم وأصبحت توجه بشكل أفضل للفقراء. ويتم في كل بلد تقريبا في المنطقة تنفيذ برنامج رئيس للتحويلات النقدية يشترط على الأسر إبقاء أطفالهم في المدارس وإجراء فحوصات طبية منتظمة حتى يسمح لها بالحصول على المنافع.

الرسم البياني ١

تقارب الحظوظ

أمريكا اللاتينية هي المنطقة التي يبلغ فيها تفاوت توزيع الدخل أعلى المستويات في العالم، ولكنها منطقة من اثنتين — الثانية هي جنوب آسيا — يتراجع فيها التفاوت.

(متوسط معامل جيني حسب المنطقة ومستوى الدخل، متوسطات على مدى خمس سنوات)

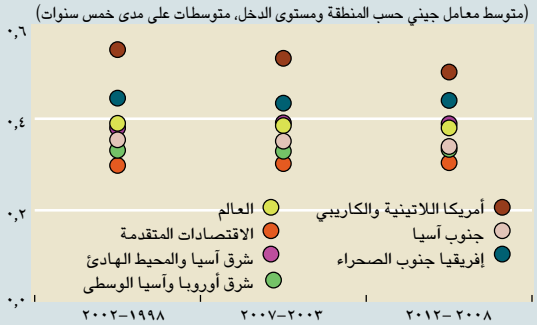

المصادر: حسابات المؤلفة على أساس قاعدة بيانات توزيع الدخل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: معامل جيني والفقر والطرق والمفاهيم؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات PovcalNet: أداة شبكية لتحليل الفقر؛ وقاعدة بيانات CEDLAS ؛ والبنك الدولي، قاعدة البيانات الاقتصادية الاجتماعية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ملحوظة: حسبت المتوسطات الإقليمية باعتبارها المتوسطات لانعدام المساواة داخل البلد الواحد بالنسبة للبلدان التي توافرت لها بيانات؛ ولذلك تختلف التغطية القطرية بصورة ملحوظة حسب المنطقة.

الرسم البياني ٢

أداء قوي

تمتعت جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا بتراجع التفاوت، على عكس كثير من البلدان في بقية العالم.

(متوسط التغير السنوي في معامل جيني، ٢٠٠٠–٢٠١٠)

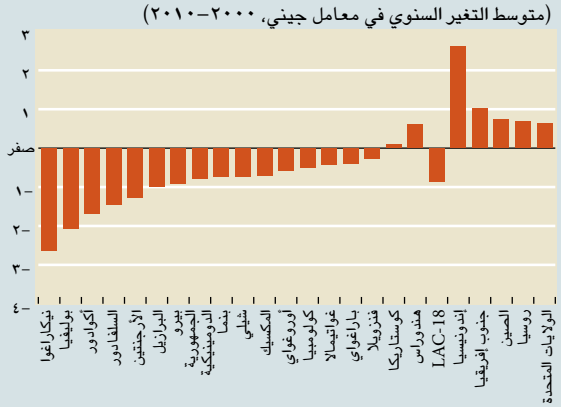

المصدر: Lustig, Lopez-Calva, and Ortiz-Juarez (قيد الإصدار).

ملحوظة: تتضمن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الثمانية عشرة (LAC-18) البلدان الواردة على المحور السيني.

ونظرا لتناقص الموارد المتاحة في أعقاب أزمة الديون في الثمانينات، استعاض عدد كبير من الحكومات في أمريكا اللاتينية عن الدعم العام للأسعار مرتفع التكاليف ببرامج موجهة إلى الفقراء. ونظرا لأن التحويلات النقدية المشروطة نفذت أولا في البرازيل والمكسيك في النصف الثاني من التسعينات، فقد مثلت ابتكارا من أهم الابتكارات في السياسة الاجتماعية لتحقيق منافع للفقراء. واليوم، تستفيد نحو ٢٧ مليون أسرة معيشية في المنطقة — معظمها من الفقراء — من تلك التحويلات النقدية المشروطة. وإلى جانب أن هذه التحويلات النقدية حسنت المستويات المعيشية للفقراء، فقد ساعدت على تحسين مستويات الصحة والتعليم والتغذية لدى

الرسم البياني ٣

تسريع المعركة

من النتائج الجديرة بالملاحظة المترتبة على تراجع التفاوت في أمريكا اللاتينية تسارع وتيرة الحد من الفقر.

(عدد الأشخاص الذين تقل دخولهم عن خط الفقر كنسبة من مجموع السكان)

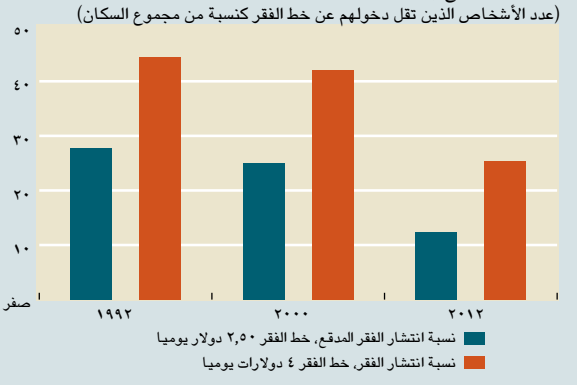

المصدر: Lustig, Lopez-Calva, and Ortiz-Juarez (قيد الإصدار).

الرسم البياني ٤

تعلم تحقيق المساواة

انعدام المساواة يتراجع مع التعليم.

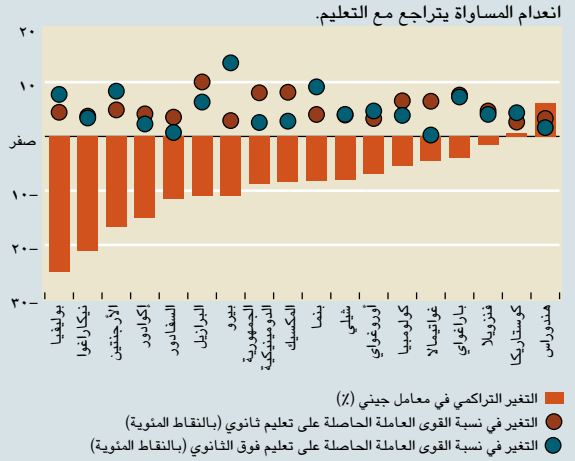

المصدر: Lustig, Lopez-Calva, and Ortiz-Juarez (قيد الإصدار).

ملحوظة: يحسب متوسط التغير في معامل جيني لكل بلد باعتباره النسبة المئوية للتغير بين سنوات النهاية والبداية. ويحسب التغير في المستوى التعليمي باعتباره التغير المطلق بين النسب في سنوات النهاية والبداية. ويعرّف التعليم الثانوي باعتباره سنوات دراسة تتراوح من ٩ إلى ١٣ سنة، ويعرف التعليم فوق الثانوي باعتباره سنوات الدراسة التي تزيد على ١٣ سنة. وتغطي البيانات الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٢ أو أقرب بيانات متاحة لكل بلد.

الأطفال الذين يعيشون في الفقر ومن ثم فإنها تحمل الوعد بتحقيق فرص عمل أفضل في المستقبل.

وفي الآونة الأخيرة، أدمجت بعض برامج التحويلات النقدية عناصر مثل المساعدة الفنية والائتمان وتحويلات الأصول البسيطة لصغار المنتجين الزراعيين وأصحاب المشاريع متناهية الصغر الموجهة نحو زيادة الإنتاجية والناتج، وخصوصا في المناطق الريفية. وأنشأ عدد كبير أيضا من بلدان أمريكا اللاتينية نظما للمعاشات التقاعدية التي لا تقوم على الاشتراكات لتوفير حد أدنى من الدخل للمسنين الذين لا تتوفر لهم الحماية المقدمة من نظام الضمان الاجتماعي الرسمي.

آفاق المستقبل

ينبغي توخي الحذر عند التنبؤ بتطورات تفاوت الدخل. ففي ظل آفاق انخفاض النمو وضيق أوضاع الميزانيات التي تواجهها اقتصادات أمريكا اللاتينية، يوجد عاملان يمكن أن ينهيا حقبة تراجع التفاوت.

تعتمد آفاق انعدام المساواة على طول الفترة التي يستمر فيها تباطؤ النمو.

فانخفاض النمو — لا سيما في صادرات السلع الأولية الزراعية — سيعني تراجع الطلب على العمالة منخفضة المهارة. ومن ثم يرجح أن تتوقف الزيادة في أجورهم بل وربما تتراجع.

ويعني انخفاض النمو أيضا انخفاض الإيرادات الضريبية. فمع محاولة الحكومات إبقاء حساباتها المالية تحت السيطرة، سيتعين عليها رفع الضرائب أو خفض النفقات أو كلاهما. وفي تلك الظروف، لن تستمر الزيادة في الحد الأدنى للأجور ولن تستمر التحويلات في النمو — وربما يتعين فعليا قطعها في بعض البلدان (وقد بدأ قطعها بالفعل في بعض البلدان؛ على سبيل المثال، غواتيمالا). وفي البلدان التي يرتفع فيها معدل التضخم، قد تتآكل التحويلات ببساطة بفعل ارتفاع الأسعار.

ومع تساوي جميع الاعتبارات الأخرى، سيؤدي تراجع الطلب على العمالة منخفضة المهارة أو انخفاض الحدود الدنيا للأجور والتحويلات الحكومية إلى زيادة التفاوت. ولكن إذا أدى انخفاض النمو إلى خفض الطلب على العمالة المهرة بوتيرة أسرع من الطلب على العمالة منخفضة المهارة، مما يؤدي إلى مواصلة تضييق فجوة الأجور بين المجموعتين، يمكن أن يستمر التراجع في انعدام المساواة. ومع تهيؤ الاقتصاد الأمريكي للتعافي، تكون هناك قوة أخرى يمكن أن تسهم في الحد من التفاوت وهي زيادة التحويلات المرسلة من أبناء أمريكا اللاتينية الذين يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نهاية المطاف، تعتمد آفاق انعدام المساواة على طول الفترة التي يستمر فيها تباطؤ النمو والعوامل المهيمنة، المؤدية إلى تناقص التفاوت أو تزايده.

وعلى الرغم من تراجع التفاوت في دخول الأسر المعيشية، يظل توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية يفتقر بشدة إلى المساواة. فمن بعض النواحي، زاد عدد البليونيرات في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٤ بوتيرة أعلى من الأماكن الأخرى. ويجب أن يجد واضعو السياسات سبلا لمواصلة زخم تراجع التفاوت حتى في سياق التقشف. وينبغي أن يظل تحسين حظوظ الفقراء من الأولويات حتى في أوقات العسرة المالية. فذلك هو الصواب. ■

نورا لوستيغ هي أستاذة الاقتصاد الأمريكي اللاتيني بقسم صمويل ستون ومديرة معهد الالتزام بتحقيق المساواة في جامعة تولين، وهي زميلة غير مقيمة في مركز التنمية العالمية والحوار بين البلدان الأمريكية.

المراجع:

Lustig, Nora, Luis F. Lopez-Calva, and Eduardo Ortiz-Juarez, forthcoming, "Deconstructing the Decline in Inequality in Latin America, in Proceedings of IEA Roundtable on Shared Prosperity and Growth, *ed. by Kaushik Basu and Joseph Stiglitz (New York: Palgrave MacMillan).*